معاً لمكافحة الجوع

بتاريخ 16 أكتوبر/تشرين الأول 2010، يدخل يوم الأغذية العالمي العقد الثالث من عمره. وهذه المناسبة المميّزة تصادف أيضاً الاحتفال بالذكرى الخامسة والستين لتأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والشعار الذي اختير هذا العام ليوم الأغذية العالمي هو «معاً لمكافحة الجوع» إقراراً بالجهود المبذولة لمكافحة الجوع في العالم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وإنّ العمل معاً لمكافحة الجوع يصبح حقيقة على أرض الواقع عندما تعمل المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن شراكة على المستويات كافة للتغلّب على الجوع والفقر المدقع وسوء التغذية. هكذا فإنّ التعاون بين المنظمات الدولية ولا سيما وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما [أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي] يكتسي أهمية استراتيجية من أجل توجيه الجهود العالمية نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية – القضاء على الفقر المدقع والجوع – والذي يدعو إلى تقليص عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول سنة 2015.

وإنّ منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى تجتمع معاً ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وتضمّ اللجنة بصيغتها الجديدة بعد إصلاحها البلدان الأعضاء وكذلك وكالات الأمم المتحدة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وفريق المهام الرفيع المستوى الذي أنشأه أمين عام الأمم المتحدة والمعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، بالإضافة إلى منظمات أخرى ناشطة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتضمّ اللجنة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن جميع الفئات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية للبحوث الزراعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية للتنمية ومنظمة التجارة العالمية؛ وستكون مفتوحة أيضاً أمام القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية.
وتستفيد اللجنة حالياً من مشورة فريق رفيع المستوى من الخبراء في مجال الأمن الغذائي والتغذية بما يمكّنها من الإسراع في اتخاذ قراراتها على دراية تامة.

والتحالفات الوطنية التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية، تعمل بصورة نشطة في نحو 30 بلداً للترويج لأنشطة الدعوة والتوعية. وقد توطّدت مشاركتها بقدر أكبر في أعقاب المشاورة الدولية التي عُقدت مؤخراً في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في شهر يونيو/حزيران 2010. وتشارك التحالفات الوطنية بصورة فعّالة في عدد من الآليات العالمية، ومنها على سبيل المثال، لجنة الأمن الغذائي العالمي بصيغتها الموسّعة وفريق المهام الرفيع المستوى للارتقاء بالأمن الغذائي والتغذية.

وكان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي أو ما يسمى «مؤتمر القمة لمكافحة الجوع» الذي عُقد في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، قد اعتمد إعلاناً جرى فيه التعبير مجدداً عن الالتزام الصادر في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 والمتمثل في القضاء على الجوع بصورة مستدامة من على وجه الأرض. ودعا الإعلان أيضاً إلى زيادة التمويل المحلي والدولي للزراعة وإلى استثمارات جديدة في القطاع الريفي وإلى تحسين الإدارة الرشيدة للقضايا العالمية المتعلقة بالأغذية ضمن شراكة مع المعنيين من أصحاب الشأن في القطاعين العام والخاص، واتخاذ مزيد من الإجراءات لمواجهة التهديد الناشئ عن تغيّر المناخ والمحدق بالأمن الغذائي.

وفي عام 2009، تمّ بلوغ الحدّ الحرج للجوع في العالم بعدما وصل عدد الجياع إلى المليار نسمة، ويُعزى هذا في جزء منه إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وإلى الأزمة المالية وهو «حدث مأساوي في أيامنا هذه» على حد قول الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وكان الدكتور ضيوف قد عمد، عشيّة «مؤتمر القمة لمكافحة الجوع»، إلى إطلاق عريضة على شبكة الإنترنت مباشرة تجسّد السخط الأخلاقي إزاء الوضع القائم. وإنّ «مشروع المليار جائع» يتواصل مع الناس من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية المتاحة على الإنترنت لدعوتهم إلى التوقيع على العريضة التي تطالب بوضع حد للجوع من خلال العنوان التالي: www.1billionhungry.org.

وقع على العريضة للقضاء على الجوع
www.1billionhungry.org

ثورة زراعية لتأمين الغذاء في المستقبل

سيكون من الضروري زيادة إنتاج الأغذية بنسبة 70 في المائة لإطعام شعوب العالم الذين سيبلغ عددهم تسعة مليارات نسمة بحلول سنة 2050. وفي ظلّ تناقص الأراضي، سيضطرّ المزارعون إلى زيادة غلالهم باستخدام الأراضي المزروعة بالفعل عوضاً عن توسيع مساحة مزارعهم، غير أنّ تكثيف إنتاج الأغذية لطالما كان يعني زيادة الاعتماد على مبيدات الآفات والأسمدة واستخداماً مفرطاً للمياه، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور التربة والموارد المائية، ولكنّ الأمر ليس كذلك بالضرورة كما سنحاول توضيح ذلك من خلال هذه الدراسة.

لمّ نجمع بين الشعار «معاً لمكافحة الجوع» والحاجة إلى إطلاق ثورة خضراء جديدة؟ إنما نفعل ذلك رغبة منا في التشديد على أنّ مهمة زيادة إنتاج الأغذية بهذا القدر الهائل والهدف المرتبط بذلك والمتمثل في حصول كل فرد على الأغذية المذكورة، ليست مهمة ملقاة على عاتق قطاع واحد دون سواه. فالقطاع الخاص لن يضطلع بهذه المهمة لوحده. والدولة لن تضطلع بهذه المهمة لوحدها. والمزارعون لن يضطلعوا بهذه المهمة لوحدهم. لكن بالإمكان الاضطلاع بهذه المهمة من خلال العمل المشترك ضمن شراكات مع الحكومات ومعاهد الأبحاث والجامعات واتحادات المزارعين ومجموعات الضغط ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وحيث يتمّ في نهاية المطاف إنتاج ملايين الأطنان الإضافية من الأغذية، هل سيحصل الجميع على نصيبهم منها؟ وسنتطرّق إلى هذه المسألة في الإطار المعنون «التغلّب على الجوع – أكثر من مجرد إنتاج المزيد من الأغذية». ويعني في هذا الإطار العمل «معاً لمكافحة الجوع» تضافر الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء شبكات أفضل للأمان الاجتماعي للفقراء. وباستطاعة الشراكات بين المعنيين في مختلف القطاعات – المجتمع المدني والمدارس وقطاعي الترفيه والرياضة والمنظمات غير الحكومية – أن تعمل معاً للتأكيد أكثر على الرسالة التي مفادها أنه يتعيّن على المجتمع الحرص بصورة خاصة على عدم وجود أيّ جائع. ومن هذا المنطلق، عملت منظمة الأغذية والزراعة مع الرياضيين المحترفين. وتعمل المنظمة حالياً على تسليط الضوء على مشكلة الجوع من خلال سلسلة فعاليات وحملات إعلامية مركّزة بالتعاون مع اللاعبين وبإشراف الاتحاد الأوروبي لكرة القدم وغيره من اتحادات كرة القدم ومشجّعيها.

شكر على تقديم الصور (من الأعلى الى الأسفل):
الصفحة 2 FAO/Giuseppe Bizzarri©،
FAO/Alessia Pierdomenico©؛
الصفحة 3 FAO/Giulio Napolitano©،
FAO/Olivier Asselin©؛
الصفحة 4 FAO/Olivier Asselin©.

زيادة الإنتاج من الأغذية لا تكفي وحدها للتغلب على الجوع

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، إمكانات الحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وباستطاعة الناس أن ينتجوا الأغذية بأنفسهم أو أن يكسبوا المال لشراء تلك الأغذية. وفي المناطق الريفية حيث تكون الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي، فإن ذلك يعني بلا شكّ تكثيف إنتاج المحاصيل، وهو في صلب البحث في هذه الدراسة، مزيداً من فرص العمل، وبالتالي بلوغ مستويات أقلّ من الجوع. ولكن من غير الممكن اختزال الموضوع بهذا القدر فقط.

فالجوع موجود في المناطق الريفية حتى في البلدان التي تشهد طفرة في قطاعاتها الزراعية: من لا يملك الأراضي والعمّال والبتامى والأرامل والمسنون وأشدّ الشرائح السكانية فقراً قلما يحصلون على القدر الكافي من الغذاء. وحتى في الأسر الريفية التي لديها مداخيل منتظمة، قد يؤدي الجهل لمبادئ التغذية السليمة إلى سوء تغذية الأطفال.

ومن الضروري إعطاء الفئات الأكثر حاجة فرصاً من أجل الحصول على الأغذية وذلك من خلال برامج على صعيد شبكات الأمان الاجتماعية حسنة التوجيه، ومنها مثلاً برامج التغذية المدرسية وخطط كفالة فرص العمل والتحويلات النقدية والمعاشات التقاعدية.

إنتاج هذا الكمّ الإضافي من الأغذية

من سيقوم بإنتاج هذا الكمّ الإضافي من الأغذية؟ يشكّل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وأسرهم 2.5 مليار نسمة تقريباً أو أكثر من ثُلث سكان العالم. ونودّ في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على مساهمتهم في زيادة الإنتاج من الأغذية.

إنّ غالبية صغار المزارعين لا يعتمدون حتى على الزراعة كمصدر رزق أساسي لهم. بل إنهم، وعدد كبير منهم من النساء، يعتمدون على العمل المتقطع وعلى الحوالات للحصول على دخل نقدي. ومع أنهم يُنتجون بعض المحاصيل على أراضٍ تعود ملكيتها للأسر أو في حدائق حضرية، إلا أن معظمهم يشترون الأغذية بصورة تامة ويعيشون بأقلّ من دولارين أمريكيين في اليوم. وتنتمي غالبية الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في العالم إلى هذه الفئة.

وباستطاعتنا زيادة مساهمتهم في إنتاج الأغذية في المستقبل وبالتالي مساعدتهم على التحرر من براثن الفقر وسوء التغذية. ويمكن القيام بذلك من دون إلحاق ضرر بالبيئة التي تعتمد عليها الزراعة. ويمكن زيادة إنتاج المحاصيل بصورة مستدامة باستخدام السياسات الناجعة والتكنولوجيا وأساليب العمل المناسبة التي تكمّل عمل الطبيعة. ومن الأمثلة على مساهمة الطبيعة، نشاط الكائنات الحية التي تعيش في التربة والتي تمكّن النباتات من الحصول على المغذيات الرئيسية، والتركيبة الصحية للتربة التي تسمح باحتباس المياه وإعادة تجديد موارد المياه الجوفية، وخدمات التلقيح، وعملية الافتراس الطبيعية التي تؤدي إلى مكافحة الآفات وما إلى ذلك. أي بعبارة أخرى، إنّ زيادة الإنتاج من المحاصيل بصورة مستدامة تعتمد على ترشيد استخدام مدخلات خارجية مأمونة أكثر نسبياً في الوقت الصحيح خلال الدورة الزراعية وبالقدر المناسب. ويمكن الإشارة إلى الممارسات المعتمدة على هذه المبادئ على أنها «نهج النظام

الإيكولوجي» الذي يقوم على مجموعة متنوعة من «خدمات النظام الإيكولوجي» المتاحة في الطبيعة.

وفي الوقت الراهن، لا يُستفاد من الكفاءة الكاملة الممكنة للقسم الأكبر من المدخلات الزراعية في حين أنّ تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه المدخلات من شأنه أن يطلق الطاقات الكامنة للمدخلات الأخرى على نحو ما هو مبيّن في ما يلي.

ولن يكون بالإمكان إنتاج كميات الأغذية اللازمة لإطعام تسعة مليارات نسمة من دون الأسمدة المعدنية. لكن ينبغي ترشيد استخدامها للحد من تكاليف الإنتاج ومن المشاكل البيئية. ويمكن تحسين كفاءة استخدام الأسمدة من خلال مواءمة المغذيات مع احتياجات النباتات والخصوبة الموجودة في التربة في الموسم الزراعي، وعبر التحوّل إلى تقنيات محسّنة، مثل التحكم باستخدام الأسمدة وتكنولوجيا الاستخدام في العُمق. حيث أن هذا النوع من التقنيات يكفل إتاحة السماد للنباتات كلّما وحيثما دعت الحاجة الى ذلك.

وتجمع الإدارة المتكاملة للآفات بين استخدام الأنواع المقاومة للآفات والمكافحة البيولوجية للآفات والممارسات الثقافية وترشيد استخدام مبيدات الآفات لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف والحد من تلوث المياه والتربة. ويتسم أحد الجوانب الرئيسية في هذا النهج باعتماده على الافتراس الطبيعي للآفات الذي هو أيضاً يمثل خدمة من خدمات النظام الإيكولوجي. ومما لا شك فيه أنّ تحقيق الاستخدام الأمثل لمبيدات الآفات عامل جيّد للبيئة ولصحة الإنسان، كما وأنه يمكّن المزارعين من ترشيد الإنفاق الذي بالإمكان استثماره مجدداً في المزرعة أو إنفاقه على تأمين الأغذية المفيدة للأسرة.

توازن أفضل بين الأسمدة الكيمائية والطبيعية يعني مزيداً من الغلال في أفريقيا الغربية

كان لمزارعي الأرزّ في مدينة مالانفيل بجمهورية بنن الشجاعة لاختبار أشياء جديدة. فقد استغنى 793 من منتجي الأرزّ عن الأسمدة الكيمائية واستخدام قشّ الأرزّ والزبل في الحقول، بموازاة إحداث تغيير جذري في الأساليب التي يستخدمونها في الزراعة وإزالة الأعشاب الضارة، وذلك بفضل مشروع خاص بنهج النظام الإيكولوجي الذي يعتمد على مجموعة من خدمات النظام الإيكولوجي. وقد شجّعهم على ذلك أيضاً ارتفاع أسعار الأرزّ. وتمّت زراعة الشتول وهي لا تزال صغيرة الحجم، بعد 15 إلى 20 يوماً فقط عوضاً عن 45 يوماً. ويقول أحد المزارعين «أخبرنا جيراننا إنها لم تكن تشبه حتى حقول الأرزّ [فالنباتات كانت صغيرة للغاية]». وعوضاً عن أن يتمّ الغرس بصورة عشوائية، زُرعت الشتول تبعاً لخطوط منتظمة مع إزالة ما يلزم من أعشاب ضارة. ولم يُستخدم سوى 150 كيلوغراما من الأسمدة الكيمائية في الهكتار الواحد مقابل 400 كيلوغرام في ما مضى.

وقد شجّع استخدام السماد العضوي في الحقول خدمات النظام الإيكولوجي، مثل الفطريات والبكتيريا التي حفّزت استيعاب المغذيات وزادت من قدرة الأرزّ على مقاومة الأمراض. وتضاعفت بالتالي غلال المزارعين من 2.3 طناً للهكتار الواحد إلى 5 أطنان للهكتار الواحد، واستطاعوا بذلك توفير مبلغ 1 000 دولار أمريكي للهكتار الواحد بالنسبة للأسمدة و390 000 دولار أمريكي بالنسبة للمساحة. وكان هذا معادلاً لكلفة مشروع خدمات النظام الإيكولوجي ذاته.

وتشكل الزراعة التي تحافظ على الموارد مثالاً آخر عن نهج النظام الإيكولوجي الذي يعتمد على مجموعة من خدمات النظام الإيكولوجي. فازدياد المادة العضوية في التربة من شأنه أن يحسّن قدرتها على المحافظة على المياه، ويحدّ بالتالي من الحاجة إلى الريّ أو الاستغناء عنها.

وكانت نسبة 50 في المائة من الزيادات في الغلال العالمية للمحاصيل بين عامي 1965 و2000 تُعزى إلى تحسّن علم الوراثة للنباتات، في حين تُعزى نسبة 50 في المائة المتبقية إلى كل من تحسّن إمدادات المياه والأسمدة وأساليب إدارة المحاصيل في الحقول. وستكون مراكز الأبحاث التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية شريكاً رئيسياً في زيادة إنتاج الأغذية من أجل إطعام شعوب العالم في سنة 2050، وذلك من خلال عملها الجاري في مجال تربية النباتات وعلم الوراثة النباتي.

وتعتمد خدمات النظام الإيكولوجي على تنوّع أوجه الحياة. فتنوّع سلالات الثروة الحيوانية والكائنات الحية الدقيقة وأنواع المحاصيل يكتسي بأسره أهمية حاسمة نظراً لما تقدمه من خدمات. وفي الواقع، يحافظ التنوع البيولوجي على مستقبل خدمات النظام الإيكولوجي على اعتبار أنّ هذه السلالات التي قد تبدو متكررة في وقت من الأوقات، قد تكتسي أهمية عند حدوث تغيرات مصاحبة لتغير المناخ أو تغيرات من نوع آخر.

دور الحكومات

لا بدّ من التوسع في إنتاج الأغذية بالقدر الكافي من أجل تلبية طلبات المستقبل.

وتتولى الدول، من خلال الحكومات، تطبيق القوانين والقواعد والأنظمة والبرامج. وتتمتع الدولة، على شتى المستويات، بسلطة تشجيع الزراعة المسؤولة من الناحية البيئية. ويجوز لها أن تسنّ قوانين تنص مثلاً على تثبيت حيازة الأراضي لكي يشعر المزارعون أنهم في أمان على أراضيهم ولكي يعتمدوا طرقاً زراعية لإنتاج الأغذية المطلوبة في الأجل البعيد، بما يشمل حماية الموارد الطبيعية. وباستطاعة الدول أيضاً أن تتحقق من جودة المنتجات المستخدمة وأن تحرص على وضع بطاقات التعريف المناسبة عليها، وتسويقها واستخدامها على النحو الصحيح للحد قدر المستطاع من المخاطر.

ويتعيّن على الحكومات الترويج لنهج النظام الإيكولوجي من خلال تطبيق السياسات العامة والتشريعات. أي بعبارة أخرى، تؤدي الدولة دوراً حاسماً لخلق ما يُعرف بالمناخ المشجّع لكي تنمو فيه الزراعة بصورة مستدامة.

ويجدر بالدول أيضاً أن تعمل بصورة متجانسة لدعم الإنتاج المستدام للأغذية وتعزيز الأمن الغذائي. ففي عام 2009 على سبيل المثال، في مدينة لاكويلا في إيطاليا، اعتمدت بلدان مجموعة الثماني وغيرها من البلدان والمنظمات مبادئ أساسية لتعزيز الأمن الغذائي هي كالآتي: اعتماد نهج شامل؛ الاستثمار في الخطط التي تأخذ البلدان بزمامها؛ توطيد التعاون الاستراتيجي؛ الاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف؛ والوفاء بالالتزامات المستدامة والخاضعة للمساءلة. وقد ساعدت مبادرة قمة لاكويلا للأمن الغذائي على التوصل إلى توافق واسع في الآراء وعلى تحقيق تقدم على صعيد إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وفي اجتماع مجموعة الثماني لعام 2010، الذي عُقد في مدينة موسكوكا بكندا، أشارت البلدان المشاركة إلى وجود علاقة بين الاستثمارات عبر الحدود وبين التنمية وإلى أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي لوحدها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. وشددت تلك البلدان على أهمية زيادة الاستثمارات الدولية في البلدان النامية بصورة مسؤولة ومستدامة.

وبمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي لعام 2010، وفي وقت يبلغ فيه عدد الجياع في العالم رقماً لم يشهده العالم من قبل، دعونا نفكر في المستقبل. فإن الإرادة والشجاعة والمثابرة – إلى جانب العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل يداً بيد ويساعد بعضها الآخر – ستمكّن من إنتاج كميات أكبر من الأغذية وبقدر أكبر من الاستدامة وتوصيل تلك الأغذية إلى أفواه من هم بأمسّ الحاجة إليها.

www.fao.org

لمزيد من المعلومات:

وحدة تنسيق يوم الأغذية العالمي
مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية
الهاتف: 54478 570 06 39 +
الفاكس: 53210 570 06 39 +
البريد الإلكتروني: world-food-day@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy